

# الندوة القومية حول: دور التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي في تنمية أسواق العمل العربية



2022 / 12 / 14-13 

عمان / المملكة الأردنية الهاشمية 

## تجربة عمل مقدمة عن: اتحاد الصناعات العراقي



 [alo@alolabor.org](mailto:alo@alolabor.org)

 [www.alolabor.org](http://www.alolabor.org)

منظمة العمل العربية  
Arab Labor Organization



## دور التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي

### في تنمية أسواق العمل العربية

الندوة القومية، عمان 13- 14 ديسمبر 2022

#### مداخلة إتحاد الصناعات العراقي

من المعروف أن الثورة الصناعية الرابعة، التي دمجت التطورات في الذكاء الاصطناعي والإنسان الآلي والشبكة العنكبوتية والطباعة ثلاثية الأبعاد والهندسة الوراثية ووسائل التواصل الاجتماعي، وحولتها الى قوة جماعية، تنجز العديد من الإستراتيجيات وتقدم المزيد من الخدمات وتعزز مجتمع المعرفة، قد أحدثت تحولاً هيكلياً كبيراً في سوق العمل ونظام التعليم المستدام، وباتت تحقق بإستمرار تحسناً متواصلاً في الإنتاج وفي تمكين الأفراد من الابتكار وتطوير قدراتهم التنافسية.

ويعد التعليم الإلكتروني والتدريب في العالم الافتراضي من أهم نتائج هذا التحول، إذ صارت المتغيرات في تقنيات التعليم من الضروريات الأساسية لتطوير النظم التربوية والتعليمية وتحسينها، وذلك لما توفره من إمتيازات كالمرونة في الزمان والمكان وفي العمر والوضع الاجتماعي والمهني، وكالقدرة على شيوع المعلومة وسرعة وصولها، عبر الشبكة العنكبوتية التي أحدثت تغييراً جذرياً في أساليب متابعة التحصيل العلمي. ولهذا أثبتت وثبتت تجارب عديدة، بأن أبرز متطلبات سوق العمل اليوم وفي المستقبل، ستتمثل في إكتساب مهارة التعليم والثقافة الالكترونية، التي تجعل العامل قادراً على مواكبة آخر التقنيات والإندماج في سوق العمل.

#### مزايا التعليم الإلكتروني

لقد جعل التعليم الإلكتروني، وصول المتلقي، طالباً كان أو متدرباً ، إلى مصادر المعرفة أمراً يسيراً وساعد في اختصار وقت البحث عن المعلومة، فيما تمكّنت مؤسسات التعليم والتدريب وكذلك الشركات الإنتاجية والخدمية، من الكشف الجماعي عن الطاقات وعن المبتكرين وخلق تنمية معرفية في التقنيات الحديثة ومتابعة جادة لتطوراتها المتلاحقة، وتوفير معظم التخصصات العلمية، بما فيها

النادرة، بعد الاستفادة من عدد أقل من المتخصصين للوصول الى اعداد كبيرة من المتدربين في العالم الافتراضي، وهو ما لا يمكن تحقيقه في العالم المادي.

وصار ممكناً أيضاً تجنب الغياب عن العمل عند الدراسة، عبر ما يتميز به التعليم والتدريب الافتراضي من مرونة في المكان والزمان، وتجنب المتلقي أي ضياع في الوقت إذا ما تم إشغاله بقضايا لا يريد أن يتعلمها أو لا تتعلق بتخصصه الدقيق.

وإشتملت الأنماط الحديثة للتعليم على تقنيات متطورة في الصوت والصورة والنص، وراحت تحقق تبادلاً في الأفكار وتخلق حوارات ومناقشات وتغذي تقييماً متبادلاً بين المعلم والمتلقي، الى جانب قدرتها على خزن المعلومات والمحاضرات وورش العمل، بحيث تكون متاحة للمتلقي عندما يكون جاهزاً للتعامل معها.

ويوفر هذا النمط من التعليم تحسين الصلات بين الطلبة والمتدربين وبينهم وبين المؤسسة التعليمية أو الإنتاجية التي يتعاملون معها مما يحفزهم على التفاعل الأكبر مع مشاريع الدراسة أو التأهيل، ويجعل منهم أدوات فاعلة في الحوار لتطوير عملهم المحدد ومجمل عمل المؤسسة التي ينتمون لها. كما أن وجود إمكانية لتحويل طريقة التدريس ستنحى للمتلقي إمكانية تطبيق المصادر بطرق مختلفة وعديدة توفر له خبرة نظرية وعملية أفضل، وقدرة على إستيعاب جيد، مهما كانت حاجة المتلقي لوقت أكبر للإستيعاب. وأخيراً توفر فرصاً أفضل للتقييم وإكتشاف المبتكرين ومعالجة تردد وخجل بعض المتلقين.

### تحديات التعليم الافتراضي في العراق

يحتل العراق الموقع 120 على مؤشر التنمية البشرية العالمي، وهو ما يدفع الدولة بكل مؤسساتها الى العمل لترك هذا الموقع والإرتقاء بالمجتمع ومهاراته، عبر التركيز على المزيد من التخصص والتأهيل من أجل خلق فرص عمل جديدة. وإذا كان متوقعاً أن تُنهي الأتمتة الأعمال التي ليس لها قيمة مضافة عالية حتى الآن، فإن 46٪ من العمالة معرضة للتغيير في نموذج العمل، مما يفرض علينا أن نعمل لإستثمار الأتمتة في خلق وظائف جديدة، تزيد عن هذه النسبة، وهو ما يمكن تأمينه بالتعليم الإلكتروني والتدريب في العالم الافتراضي بشكل رئيسي.

لقد واجه هذا النمط من التعليم، رغم محدوديته، تحديات كبيرة. فمع اعتماد العراق على الطرق الكلاسيكية في التعليم أو التعليم في الظروف المادية، بشكل رئيسي، تم اللجوء الى المزاجية بين النمطين بشكل حقق بعضاً من التقدم (لا يتجاوز 15% من مجمل الخدمات التعليمية). وكان لعدم توفير البنى التحتية اللازمة لانجاح تجربة التعليم الإلكتروني، و النقص الكبير في الطاقة الكهربائية وضعف شبكات الإنترنت، التي تعد العمود الفقري في هذه العملية، دوراً معيقاً، مما حدد الحجم المتواضع لهذا التقدم.

ولمواجهة التحديات على هذا الصعيد يمكن تقديم بعض المقترحات:

### أولاً. الجانب السياسي والقانوني والمالي:

1. يجب وضع إستراتيجية تعليمية جديدة وواضحة تضمن توافق المناهج مع الإحتياجات الأساسية لسوق العمل والتركيز على التطور المذهل في تقنية المعلومات والإتصالات وتوفير القدرة على إستخدامها، و تنمية قدرات المتعلم على الابتكار، إستراتيجية تعتمد آخر نظريات التربية والتعليم، وتطور الجانب التقني والعملية في أداء رياض الأطفال والمدارس والجامعات، وتتضمن قسماً مميزاً للتعليم الإلكتروني.
2. زيادة موازنات التعليم المتدنية، وموازنات التعليم العالي والبحث العلمي بشكل خاص، وأن تخصص إستثمارات جادة وكافية لتطبيق التعليم الإلكتروني بإبداع. وهنا لابد من الإشارة الى إشراك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع والأفراد في التغلب على النقص في الإستثمارات.
3. معالجة الأمية الألكترونية في المجتمع وإطلاق حملات لتوعية وتثقيف المواطنين بمفهوم التعليم الإلكتروني وفوائده وتسهيل انتشار التطبيقات التي تعتمد على هذه التقنية وخلق وعي لدى مديري المؤسسات والموظفين في القطاعين العام والخاص بأهمية استخداماته، وتوفير كل ما يشجع الناس على تبني هذه التقنية. كما يجب رصد الميزانيات الضرورية لهذه الانظمة والتطبيقات حتى يصبح تطبيقها جزءاً مكماً في الحياة اليومية. لقد بات الكمبيوتر أداة، يمكن للأشخاص استخدامها بسهولة كأية أدوات أخرى، لفهم محيطهم والتصرف حياله ولإنشاء برنامج للتعليم. غير أن الصعوبة تبقى واضحة في التعرف على كيفية استخدام الكمبيوتر، وهو أمر ينبغي التعامل معه بدقة.

4. معالجة النقص في القوى البشرية المدربة، كالفنيين والخبراء والمتخصصين اللازمين لتطبيق مشروع التعليم الإلكتروني، عبر تكثيف الدورات التدريبية للقوى البشرية، وإرسال البعثات التدريبية إلى الدول المتقدمة والتركيز على تدريب وتأهيل المعلمين والمتعلمين بشكل خاص.

5. مراعاة المساواة بين الجنسين في تحقيق التنمية المستدامة وفي الاستفادة من ثمارها، والإهتمام بالتعاون والجهد الجماعي الذي تساهم فيه الحكومة وأرباب العمل والجامعات ومنظمات المجتمع المدني والمبدعون لتطوير التعليم الإلكتروني والتدريب الافتراضي.

6. تطوير مفهوم الحوافز وأنظمة التعويض، وإتباع أساليب الإدارة المبسطة، والسعي لإحداث تغيير ثقافي يصب في صالح التقنيات الحديثة، إضافة الى العمل على تغيير الهياكل لتسهيل دعم وتعزيز تنمية مهارات العاملين وتكييف التعليم لتلبية احتياجاتهم في عمل مثمر. وهنا ينبغي التأكيد على توفير الموارد اللازمة لمقدمي خدمات التعليم ليكونوا قادرين على تطوير التعليم الى المستويات الموازية لتطور مفردات الثورة الصناعية الرابعة، وربط فرص العمل وأفاق تطور العامل معاشياً وحياتياً بمدى تمكنه من مفردات الرقمنة.

## ثانياً. الجانب التطبيقي

1. تحويل المناهج الدراسية والاختبارات إلى النظام الإلكتروني، وتفعيل التلفزيون التربوي لطلبة المراحل الدراسية الأولية واستثمار مواقع التواصل الاجتماعي لنشر مواد وروابط الدروس التي تعرض الكترونياً، وتمكين الطلبة والمتدربين من مهارات التعامل مع الرقمنة، ومعالجة ضعف مهارت الهيئات التدريسية في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومساعدة العوائل والعمال، مادياً وفنياً، في تغطية نفقات إقتناء متطلبات الحصول على خدمات التعليم الإلكتروني.

2. جعل البيانات والمعلومات الرقمية مستندة الى بنية تحتية رقمية في الإدارة ومرتبطة بخطط إدارة التعليم وسوق العمل (قاعدة بيانات وطنية للتعليم الممول من القطاع العام، قاعدة معلومات حول المؤهلات، قاعدة بيانات حول توفر المبدعين، معالم إبداعهم وأفاق الابتكار)، إضافة الى إتاحة كل ذلك للجميع، شرط توفر طرق آمنة للتعامل مع البيانات الفردية.

3. الاهتمام برفع جودة شبكات الاتصال بالإنترنت، وتوفير كافة المتطلبات من الأجهزة والتقنيات وتوفير برامج تدريب علي مهارات التصميم والإنتاج لمحتوي تعليمي عالي الجودة. ولا بد من التركيز على أن نجاح مجتمع التعلم عبر الإنترنت، كشكل من أشكال التعاون، يعتمد على وجود دافع لدى الأفراد يخدم ما يطمحون لأنجازه من مشاريع. وينبغي أن ندرك بأن شبكة الإنترنت لا توفر المعلومات فحسب، بل تخلق أيضاً الظروف المناسبة لتواصل الناس مع بعضهم البعض. الا أن طريقة لقاء الناس عبر الشبكة العنكبوتية تختلف عنها في لقاء الناس بشكل مادي. ولهذا لا بد من أن يفهم كل من يتعامل مع الأنترنت الظروف المعقدة التي تنشأ عن العمل والتدريب والتعليم في البيئة الافتراضية، لأنه سيفهم عبر ذلك شروط استخدام الإنترنت كوسيلة للتواصل، وتتشكل عنده مفاهيم مجتمع التعلم عبر الإنترنت، الذي يعد كل فرد فيه مرسل ومستقبل، في بيئة متميزة نوعياً ومرنة وقابلة للاستكشاف حيث يتواصل الجميع مع الجميع، وحيث تتعدد الثقافات والتوجهات التقنية. ورغم إختلاف الآراء حول المجتمعات الافتراضية، فأن الغلبة تتجه نحو الذين يرون فيها مجتمعات مشابهة للتجمعات الاجتماعية التي يتم إنشاؤها عندما يتواصل الناس لفترة معينة من الزمن، رغم إفتقادها لبعض العوامل كلفة الجسد، ولغياب الإلتزام تجاه المتواجدين في المجتمع الافتراضي.

كما أن علينا أن نعرف بأن الوصول إلى التكنولوجيا لا يزيد من معرفة المتعلمين بموضوع معين، ولهذا يجب أن يكون المتعلمون قادرين على رؤية العلاقة بين ما يتعلمونه وأسباب ذلك ونتائجه.

4. ضمان الملكية الفردية و أمن المعلومات، عبر تطبيق سياسات أمنية تحمي قواعد البيانات ومواقع التعليم الافتراضي من مختلف الإستخدامات غير المصرح بها او لها.

### سيناريوهات مقترحة لتطوير التعليم الإلكتروني في العراق

تتنوع الأفكار حول أفضل الأشكال التي ينبغي على بلد، عانى ويعانى من مشاكل جمة، أن يتبعها لتطوير التعليم الإلكتروني والتدريب في العالم الافتراضي. وعلى ضوء ثلاثة أمور مترابطة ومتفاعلة هي حجم البطالة في سوق العمل العراقي التي تجاوزت 16%، وضعف المهارات والخبرات الفنية جراء عقود من الحروب والحصار الاقتصادي، والحاجة الى تحويل الهبة

الديموغرافية المتمثلة بكون الشعب العراقي شعب شاب، 68% منه أصغر من 30 سنة الى قوة هائلة للتنمية، يمكن أن نجعل من التعليم الإلكتروني والتدريب في العالم الافتراضي مدخلاً رئيسياً للتنمية ولتحسين ظروف سوق العمل العراقية، عبر واحد أو أكثر من سيناريوهات التطوير التالية:

1. أن يتحمل العمال وأرباب العمل المسؤولية عن التحول الى التعليم والتدريب الافتراضي وعلى ضوء خبرتهم العملية، وبالتعاون مع الجامعات في إستشارات محددة.
2. أن يتم التحول على أساس ما تفرضه طبيعة العمل من إشتراطات.
3. أن يتبنى الفرد العامل نفسه مسؤولية تعلمه وتدريبه الكترونياً بمساعدة مكاتب عمل حكومية متخصصة.
4. السماح لطاقت وافدة من الخارج للأستقرار في البلاد لتسريع عملية التحول.
5. إنشاء معاهد ومدارس مرنة وقابلة للتكيف، تقدم تعليمًا يمكن الوصول إليه بسهولة مع قدر أكبر من المرونة وحرية الاختيار في كل من المحتوى والشكل.
6. تنويع المشهد التعليمي، بين الدروس الأكاديمية والتدريب المختبري والفنون التطبيقية والتعليم غير الأكاديمي.
7. دعم القطاع الخاص في تنفيذ برامج متطورة للتعليم الإلكتروني والتدريب في العالم الافتراضي.

شكراً لأصغائكم.